

دور حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر في الحد من الفساد: تحليل
إحصائي لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2017-2023

**The Role of Public Corporate Governance in Algeria in
Curbing Corruption: A Statistical Analysis of the
Corruption Perception Index During (2017-2023)**

ط.د. عمر ميهوبي⁽¹⁾ * د. إبراهيم صبيعات⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة البويرة، مخبر الإقليم المقاولاتية والابتكار، البويرة 10000، الجزائر،

o.mihoubi@univ-bouira.dz

⁽²⁾ جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر، البويرة

b.sebiat@univ-bouira.dz ، 10000

تاريخ الاستلام: 2024/09/09؛ تاريخ القبول: 2024/12/03؛ تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة المؤسسات العمومية في مستوى الفساد في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2023. تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العمومي كوسيلة للحد من الفساد وتحسين فعالية المؤسسات. لمعالجة هذا الموضوع، طرحت الدراسة الإشكالية التالية: كيف تساهم حوكمة المؤسسات العمومية في تقليل مستويات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2017-2023؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفحص الأطر النظرية لحوكمة المؤسسات وتأثيرها على مستويات الفساد، إضافة إلى تحليل البيانات المتاحة عن مؤشرات مدركات الفساد. استخدمت الدراسة أدوات إحصائية لتقدير مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة، في الحد من الفساد في المؤسسات العمومية.

أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وانخفاض

مستويات الفساد، حيث لوحظ أن التحسينات في مجالات الشفافية والمساءلة والاستقلالية الإدارية أدت إلى تقليل معدلات الفساد. كما تقترح الدراسة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات العمومية من خلال تدابير محددة مثل تطوير الأطر القانونية، تعزيز دور الهيئات الرقابية، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة. كلمات مفتاحية: حوكمة المؤسسات العمومية؛ مؤشرات الحوكمة؛ مؤشر مدركات الفساد؛ الشفافية والمساءلة.

Abstract:

This study aims to examine the impact of public institution governance on corruption levels in Algeria from 2017 to 2023. The relevance of this research lies in the urgent need to strengthen transparency and accountability in the public sector to curb corruption and enhance institutional efficiency. The study addresses the following key question: How does public institution governance help reduce corruption levels in Algeria during the 2017-2023 period? It employs a descriptive-analytical approach to explore the theoretical frameworks of governance and their influence on corruption, alongside an analysis of available data on corruption perception indicators. Statistical tools were used to assess the effect of governance principles on curbing corruption within public institutions.

The findings indicate a positive correlation between the application of governance principles and a decrease in corruption, with improvements in transparency, accountability, and administrative independence leading to lower corruption rates. The study also recommends furthering the implementation of governance principles in public institutions through targeted measures, such as refining legal frameworks, strengthening regulatory bodies, and promoting transparency and accountability practices.

Keywords: Public Sector Governance; Governance Indicators; Corruption Perceptions Index; Transparency and Accountability.

مقدمة:

تعاني معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر من مشكلة الفساد في المؤسسات العمومية، مما يحد من فعالية هذه المؤسسات ويعوق تحقيق التنمية المستدامة. تشير مؤشرات مدركات الفساد إلى مستويات عالية من الفساد في القطاع العام، مما يستدعي تطبيق ممارسات حوكمية قوية لتعزيز الشفافية والمساءلة. تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات العمومية الجزائرية ومستويات الفساد خلال الفترة من 2017 إلى 2023.

إشكالية الدراسة:

لمعالجة موضوع الفساد في المؤسسات العمومية الجزائرية، يتم طرح الإشكالية التالية: ما هو تأثير حوكمة المؤسسات العمومية في مستوى مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2023؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية البحثية السابقة يمكن صياغة الفرضيتان الآتية:

- ✓ تعزيز فاعلية آليات الحوكمة في المؤسسات العمومية يؤدي إلى تحسين ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد .
- ✓ تطبيق سياسات إصلاحية شاملة تعتمد على المعايير الدولية يؤدي إلى تعزيز الثقة في الأداء الحكومي وخفض مستويات الفساد في المؤسسات العمومية الجزائرية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استعراض المفاهيم الأساسية لحوكمة المؤسسات العمومية.
- ✓ تحليل مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2023.
- ✓ قياس تأثير مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والكفاءة على مستويات الفساد في المؤسسات العمومية.
- ✓ تقديم مقترحات لتعزيز الحوكمة في المؤسسات العمومية كوسيلة للحد من

الفساد.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأطر النظرية لحوكمة المؤسسات العمومية وتطبيقها في الجزائر، وتم استخدام أدوات إحصائية لتحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات مدركات الفساد وتقدير تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في مستويات الفساد.

هيكل الدراسة:

تم دراسة الموضوع عبر ثلاثة محاور: أولاً، استعراض الأسس النظرية لحوكمة المؤسسات العمومية؛ ثانياً، تحليل مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر من 2017 إلى 2023؛ ثالثاً، قياس تأثير الحوكمة في مستوى الفساد وتقديم اقتراحات لتحسين الوضع.

المحور الأول: الأسس النظرية لحوكمة المؤسسات العمومية.

1- مفهوم الحوكمة:

تتعدد وتختلف مفاهيم الحوكمة أبرزها ما يلي:

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حوكمة المؤسسة الاقتصادية على أنها شبكة من العلاقات تحكمها إطار العمل الذي يشمل الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس الإدارة، والمساهمين والأطراف ذات الصلة الأخرى⁽¹⁾، ويُعرف الحكم الراشد بأنه "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على إدارة الموارد في المجتمع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"⁽²⁾،

أما منتدى الحكم الراشد فيشير إلى أن الحوكمة على المستوى المحلي تشمل تعزيز

(1) بوراس لطيفة، المفهوم القانوني لحوكمة المؤسسات الاقتصادية، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص519.

(2) Linda C.REIF, The Ombudsman, Good Governance and the International Human Rights System, published by Martinus Nijhoff, (Netherlands: 2004), P.72.

دور الجمعيات، تفعيل وسائل الإعلام، وتشجيع الابتكار في الإدارة المحلية الجيدة⁽¹⁾.

تتعدد وتختلف وجهات النظر حول مفهوم الحوكمة كما سبق وأن رأينا، حيث يمكن القول أن مفهوم الحوكمة ينحصر في ثلاث جوانب وفق التالي:

✓ **السياق العام:** تعتبر الحوكمة نهجاً شاملاً يهدف إلى اتخاذ قرارات عقلانية، استقرار السوق، وتجنب الأزمات المالية، مما يشبه دور قبطان السفينة الذي يقودها بحكمة نحو مرفأ آمن.

✓ **الوجهة الوصفية:** تلعب الحوكمة دور القبطان اليقظ الذي يخطط بعناية لتقليل المخاطر وضمان سلامة جميع الأطراف المعنية، مما يبرز طابعها الاستباقي في حماية مصالح المؤسسة.

✓ **الناحية القانونية:** تُعد الحوكمة إطاراً تنظيمي يحدد القوانين والمعايير الأخلاقية التي تنظم العلاقات الشفافة بين مختلف الأطراف داخل الشركة.

2- مفهوم الحوكمة في القطاع العام:

تعرف حوكمة القطاع العام على أنه: "اشتراك المؤسسات السياسية والفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضهم البعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع"⁽²⁾. كما يتمثل مفهوم الحوكمة في: المسؤوليات التي يتحملها مجلس الوزراء تجاه تعيين أعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات العامة والمديرين العامين في الوزارات وتحمل مسؤوليات الإدارة من كافة الموظفين في الجهاز الإداري العام للدولة⁽³⁾.

(1) دعلوس رايح، آليات تطبيق الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ضمن تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2023/2022، ص 26.

(2) Michel Godet, comment traiter les citoyens aussi bien que les actionnaires, améliorer la gouvernance pour résoudre la crise de gouvernabilité, France : conservatoire national des arts et métiers, 1999, p 39

(3) محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة بالمؤتمر العالمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة طرابلس لبنان، 15-17 ديسمبر 2012، ص 3.

3- مبادئ الحوكمة ضمن المؤسسات العمومية.

3-1- مبدأ الإفصاح: الإفصاح والانفتاح مطلوب من أجل ضمان أن أصحاب المصلحة لديهم الثقة في عملية صنع القرار، وسير عمليات هيئات القطاع العام في إدارة الأنشطة، حيث أن نقل المعلومات الكاملة، الدقيقة والواضحة يؤدي إلى اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب.⁽¹⁾

3-2- مبدأ الشفافية: الشفافية تعني التدفق الحر للمعلومات لجميع الأفراد على كافة المستويات، مما يتطلب انفتاح المؤسسات على المجتمع لتمكينه من معرفة نشاطاتها. لتحقيق الشفافية، يجب توفير وسائل تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهم آليات صنع القرار. الشفافية تعني تقاسم المعلومات والتصرف بشكل مكشوف، مما يتيح للمستفيدين جمع المعلومات اللازمة، وتوفير الأنظمة الشفافة إجراءات واضحة لصنع القرار وقنوات اتصال مفتوحة بين المسؤولين وأصحاب المصلحة.⁽²⁾

3-3- مبدأ التشميلية: وتعرف التشميلية بمكونين رئيسيين: المساواة في المشاركة؛ والمساواة في المعاملة، وضمان المشاركة المتساوية يضمن قدرة كل مواطن على التعبير عن آرائه واحتياجاته المتعلقة بالسياسات العامة والتفاعل مع الحكومة، مما يعزز المساواة، والمعاملة العادلة تضمن أن جميع المواطنين، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي، يتمتعون بنفس الحقوق والفرص.⁽³⁾

4-3- العدالة "المسائلة": يقصد بها درجة تقديم المؤسسات العامة الخدمات على قدم المساواة، وطبقاً للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص، ويعني: ضرورة تحقيق المساواة بين

(1) دليلة بن عمارة، نور الدين شريف طويل، حوكمة صناديق الثروة السيادية واجهة لحوكمة الحكومات (دراسة مقارنة لمجموعة من صناديق الثروة السيادية، Revue Algérienne d'Economie de gestion، المجلد 11، عدد 2، 2017، ص 83.

(2) أسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي- بين النظرية والتطبيق - الجزائر نموذجاً (2000 / 2007). الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن قده، 2009، ص 52.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية، منظمة الأمم المتحدة الآسيوية، 2018، ص 17.

الجميع، بغض النظر عن الدين، اللغة، العرق، الجنس، في الفرص الحياتية كافة لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات تستهدف تحسين أحوال الفئات المحرومة، من جل ضمان حاجاتهم الأساسية ومنهم الاجتماعي⁽¹⁾.

3-5- المشاركة: تعني مشاركة الجميع وتهيئة السبيل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عملية صنع القرار بصورة مباشرة أو من خلال المجالس المنتخبة أو مؤسسات شرعية وسيطة أو عبر ممثلها، حيث يتمكن المواطنون من المشاركة عن طريق المنتخبين في مختلف مؤسسات الحكم أو عن طريق هيئات المجتمع المدني⁽²⁾.

3-6- الديمقراطية:⁽³⁾ الديمقراطية تعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية: حكم الأغلبية، الفصل بين السلطات، التمثيل والانتخاب، سيادة القانون، وجود معارضة فعالة، ودعم اللامركزية. كما تضمن الديمقراطية حقوق الأفراد والأقليات، بما في ذلك الحقوق السياسية مثل حرية التعبير والتظاهر، والحقوق الاقتصادية مثل الحق في العمل والاستثمار والتعليم.

3-7- حكم القانون: أو ما يطلق عليه بسيادة القانون التي تتمثل في ممارسة سلطة الدولة باستخدام معايير مكتوبة ومنشورة تجسد القيم الاجتماعية المدعومة على نطاق واسع،

3-8- الفعالية والاستجابة والتوافق والرؤية الاستراتيجية: المبدأ المشار إليه، المعروف أيضًا بالاستقرار السياسي والحكم الرشيد، يهدف إلى حل النزاعات وتحقيق الأهداف المشتركة عبر وضع استراتيجيات وإجراءات فعالة. تترابط مبادئ الحكم الرشيد وتكمل بعضها البعض، مما يعزز النزاهة والعدالة داخل المؤسسات العمومية ويعزز

(1) عبد المعظم بن محسن الحمدي، الحكم الرشيد عند عظماء الحكام والملوك: ذو القرنين أنموذجاً، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية في صنعاء، العراق، 2021، ص 41.

(2) سرباح محمد، الحكم الرشيد الحضري، السياسات، الأدوات والفاعلين حالة مدينة الجزائر والجلفة: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص التهيئة الحضرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2017/2016، ص: 24.

(3) ذهبية الجوزي، الحكم الرشيد وجودة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص 79.

الاستقرار السياسي من خلال رفض العنف وتعزيز التعاون.⁽¹⁾ كما يقصد بالاستجابة تلبية الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية لاحتياجات المواطنين ورغبتهم، وللتغييرات السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

4- آليات إرساء وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ضمن القطاع العام:

حيث يمكن لمؤسسة العامة الاعتماد على مجموعة من الآليات لتأسيس مبدأ الإفصاح والشفافية:

4-1- الوصول المفتوح للمعلومات: يمكن للمؤسسات العامة إنشاء آليات لتوفير الوصول المفتوح للمعلومات للمواطنين وأصحاب المصلحة. حيث يمكن أن تشمل ذلك إنشاء بوابات على الإنترنت وسجلات عامة وتقارير يسهل الوصول إليها للجمهور.

يعتبر الوصول الحر للمعلومات من الوسائل المهمة لتسهيل نقل المعلومات على مستوى واسع؛ لما له من تأثير كبير على واقع النشر العلمي في الوقت الراهن. وكما هو معلوم.

4-2- المشاورات العامة والتغذية الراجعة: المشاركة مع أصحاب المصلحة والجمهور من خلال المشاورات العامة والاستطلاعات وآليات التغذية الراجعة. يتضمن ذلك البحث عن آراء واقتراحات من أصحاب المصلحة حول مختلف القضايا المتعلقة بعمليات المؤسسة وعمليات اتخاذ القرارات.

4-3- الكشف العام والتقارير: تنفيذ آليات منتظمة للكشف العام والتقارير حيث تقوم المؤسسات بنشر معلومات مفصلة حول أنشطتها وقراراتها وميزانياتها ونتائجها. يساعد هذا في تعزيز الشفافية والمساءلة.

4-4- حماية المبلغين عن الفساد: تعد حماية المبلغين عن الفساد أمراً حيوياً لضمان الشفافية داخل المؤسسات، حيث يجب توفير آليات لحمايتهم من الانتقام. يكفل المشرع الجزائري للمبلغين مجموعة من الضمانات تشمل إجراءات لحفظ أمنهم وسلامتهم، والتي قد تختلف في شدتها حسب طبيعة الجريمة وخطورة المجرم، وتتنوع

(1) عبد المعظم بن محسن الحمدي، مرجع سابق، ص 39.

أيضًا حسب مرحلة الدعوى الجزائية، من التحقيق إلى المحاكمة⁽¹⁾، ومن وسائل الحماية مايلي:⁽²⁾

- ✓ توفير الحماية لهم في أماكن إقامتهم.
- ✓ عدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن تواجدهم.
- ✓ أن يدلي المبلغون والشهود والخبراء والضحايا بأقوالهم على نحو يكفل سلامتهم مثل الإدلاء بالشهادة عبر استخدام تقنية الاتصالات.
- ✓ اتخاذ إجراءات العقابية بحق ك من أفشى معلومات متعلقة بهوية وأماكن تواجد المبلغين أو الشهود والخبراء أو الضحايا.

4-5- **المشاورات والمشاركة العامة:** المشاركة في المشاورات العامة ودعوة أصحاب المصلحة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. يمكن أن تشمل ذلك إجراء جلسات عامة، واجتماعات في قاعات البلدية، واستدراج الملاحظات من خلال استطلاعات الرأي أو منصات على الإنترنت.

4-6- **الرقابة المستقلة والتدقيقات:** تنفيذ هيئات رقابة مستقلة أو آليات للتدقيق لمراقبة عمليات المؤسسة وأوضاعها المالية والالتزام بالسياسات واللوائح. تساعد التدقيقات المستقلة في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وضمان الامتثال لمعايير الشفافية.

4-7- **الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية في الإجراءات الحكومية وعمليات اتخاذ القرارات لبناء الثقة والثقة بين المواطنين. إنشاء آليات للمساءلة، مثل التقارير الدورية، والتدقيقات العامة، وقنوات التغذية الراجعة، لضمان أن المؤسسات مستجيبة لاحتياجات ومخاوف جميع المواطنين.

من خلال تنفيذ هذه الآليات، يمكن للمؤسسات العامة العمل نحو ترسيخ مجتمع أكثر شمولية حيث لدى جميع الأفراد فرص متساوية وتمثيل ومشاركة في صياغة

(1) عمر شعبان، سعيد دالي، حماية المبلغين عن جرائم الفساد في القانون الجزائري، مقال منشور بمجلة الدراسات القانونية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020، ص 106.

(2) نفس المرجع السابق، ص 107.

السياسات العامة واتخاذ القرارات.

المحور الثاني: تحليل مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر من 2017 إلى 2023

1- مؤشرات قياس الحوكمة:

تستند الحوكمة الرشيدة إلى مجموعة من المؤشرات التي تقيس جوانب متعددة من الحوكمة على مستوى الدول. تُستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى فعالية وشفافية الحكم في الدول المختلفة، وتساعد في تقديم صورة واضحة عن جودة الحوكمة. ويمكن إبراز هذه المؤشرات الأساسية التي يعتمد عليها تصنيف الحوكمة الرشيدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات الحوكمة الرشيدة: قياساتها، أهدافها، وهيئات إصدارها.

المؤشر	القياس	الهدف	الهيئة المسؤولة
مؤشر حق التعبير والمساءلة	يقيس الحريات السياسية، الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور الجيش في السياسة، التغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.	تقييم مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم وحرية التعبير والمشاركة العامة والإعلامية.	البنك الدولي (World Bank)
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس مدى الاستقرار السياسي، بما في ذلك حدوث حالات عدم الاستقرار، التوترات الإثنية، النزاعات المسلحة، القلاقل الاجتماعية أو السياسية، الانقلابات العسكرية، وتغييرات دستورية.	تقييم مدى تعرض النظام السياسي للأخطار الداخلية والخارجية.	البنك الدولي (World Bank)
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس جودة الإدارة العامة، كفاءة الإجراءات البيروقراطية، جودة الرعاية الصحية العامة،	تقييم مدى فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة	البنك الدولي (World Bank)

	جودة الخدمات العامة، استقلالية الخدمة المدنية، وفعالية تنفيذ السياسات.	إدارة السياسات.	
مؤشر جودة الأطر التنظيمية	يقيس مدى تدخل السياسات الحكومية في حرية السوق، مثل التدخل في تحديد الأسعار، الرقابة المفرطة على البنوك، تنظيم التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، وقدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات تشجع تطور القطاع الخاص.	تقييم فعالية الأطر التنظيمية في دعم بيئة الأعمال وتشجيع النمو الاقتصادي.	البنك الدولي (World Bank)
مؤشر سيادة القانون	يقيس حيادية القوانين، مدى التزام وتنفيذ القوانين من قبل الحكام والمسؤولين والمواطنين، وتوافق القوانين مع معايير حقوق الإنسان.	تقييم تطبيق القوانين بشكل عادل دون تمييز، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.	البنك الدولي (World Bank)
مؤشر مدركات الفساد (CPI)	يقيس مدى انتشار الفساد وسوء استخدام السلطة العامة لمصالح خاصة، بما في ذلك الفساد في المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة.	تقييم فعالية إدارة المسؤولين لمكافحة الفساد وقدرتهم على مقاومة الاستغلال الشخصي للنفوذ والأموال العامة.	منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على موقع **World Bank - Good Governance Indicators** وموقع **Transparency International - CPI**

يوضح الجدول رقم (01) مؤشرات الحوكمة الرشيدة المختلفة، حيث يقيم كل من مؤشر حق التعبير والمساءلة الحريات السياسية، ومؤشر الاستقرار السياسي المخاطر السياسية، ومؤشر فعالية الحكومة جودة الإدارة العامة، ومؤشر جودة الأطر التنظيمية تأثير السياسات الحكومية على السوق، ومؤشر سيادة القانون تطبيق القوانين، ومؤشر مدركات الفساد مدى انتشار الفساد وسوء استخدام السلطة.

2- آلية قياس مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية:

يقيس مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية مستوى الفساد المدرك في القطاع العام في مختلف البلدان والأقاليم حول العالم. حيث تعتمد المنظمة في قياسه على المراحل الآتية⁽¹⁾: (الدولية، 2024)

1-2- مصادر البيانات: يعتمد مؤشر مدركات الفساد على بيانات من مجموعة متنوعة من المسوحات والتقييمات التي تجريها مؤسسات ذات مصداقية، مثل البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمات دولية أخرى. تقوم هذه المصادر بتقييم آراء الخبراء والمديرين التنفيذيين في الأعمال حول الفساد في القطاع العام.

2-2- نظام التقييم: يتم منح كل دولة درجة على مقياس من 0 إلى 100، حيث يشير الرقم 0 إلى مستويات مرتفعة من الفساد المدرك، بينما يشير الرقم 100 إلى مستويات منخفضة جدًا من الفساد المدرك.

3-2- المنهجية: يقوم مؤشر مدركات الفساد بتجميع البيانات من مصادر متعددة تقيس أبعادًا مختلفة من الفساد، مثل الرشوة، تحويل الأموال العامة، استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، وفعالية جهود الحكومات لمكافحة الفساد.

4-2- التطبيع والتجميع: يتم توحيد الدرجات المستخلصة من المصادر المختلفة على مقياس موحد، ثم تُحسب المتوسطات لإنتاج الدرجة النهائية لكل دولة.

5-2- التصنيف: بناءً على الدرجات، ترتب الدول حسب مستوى الفساد المدرك، حيث تحتل الدول ذات الدرجات الأعلى المراتب الأفضل مما يعكس مستويات فساد أقل.

يُعد هذا المؤشر أداة مهمة تُستخدم من قبل صانعي السياسات والشركات والباحثين لفهم مستوى الفساد في مختلف الدول وإجراء مقارنات على المستوى العالمي.

3- تحليل مؤشرات مدركات الفساد:

يعد مؤشر مدركات الفساد أداة فعالة لمراقبة وتقييم مستوى الفساد في الدول. من

(1) مؤشر مدركات الفساد، موقع منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en/cpi>، تم الاطلاع عليه في 2024/02/10.

خلال الجدول، سنبرز تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2018، موضحين التغيرات في درجات الفساد وفقاً لمؤشر CPI الذي يعكس مدى انتشار الفساد في القطاع العام ويستند إلى تقديرات وآراء الخبراء.

الجدول رقم (02): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2023

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
CPI (مؤشر مدركات الفساد) %	33	35	35	36	33	33	36
المرتبة العالمية من أصل 180 دولة	112	105	106	104	114	116	104

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على منظمة الشفافية الدولية
(<https://www.transparency.org/en/cpi>)

يوضح الجدول رقم (01) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2017 إلى 2023، حيث تراوحت درجات المؤشر بين 33 و36، مما يعكس مستويات مرتفعة نسبياً من الفساد المدرك. يتم قياس المؤشر على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أعلى مستويات الفساد و100 أدنى مستوى، مما يشير إلى التحديات المستمرة في مكافحة الفساد في الجزائر وفقاً للترتيب العالمي بين 180 دولة.

ويمكن إبراز تطور مؤشر مدركات الفساد من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2017-2023.



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماد على المعلومات الواردة في الجدول (01).

إذ من خلال الشكل البياني يمكن تقسيم مراحل تطور مؤشرات مدركات الفساد إلى أربع مراحل أساسية، وذلك وفق ما يلي:

3-1- المرحلة الأولى: الاستقرار النسبي (2017-2019) : في الفترة بين 2017

و2019، ظل مؤشر مدركات الفساد في الجزائر نسبياً مستقراً، حيث سجلت البلاد درجة CPI تتراوح بين 33 و35. في عام 2017، كان المؤشر عند 33، مما يعكس مستويات مرتفعة من الفساد المدرك. كانت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مليئة بالانتقادات بسبب قضايا الفساد وسوء إدارة الموارد العامة. كما تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط، مما أثر سلباً على قدرة الحكومة على تنفيذ برامج فعالة لمكافحة الفساد.

في عام 2018، ارتفعت درجة CPI قليلاً إلى 35، ما يشير إلى تحسن طفيف في إدراك الفساد. قد يكون هذا التحسن ناتجاً عن بعض المبادرات لتحسين مكافحة الفساد وتزايد التحسينات الاقتصادية بسبب الانتعاش الطفيف في أسعار النفط. ومع ذلك، في عام 2019، ظل المؤشر ثابتاً عند 35، ويعزى ذلك إلى استمرار المشكلات السياسية والأزمات الاقتصادية التي أثرت على فعالية الإصلاحات والجهود لمكافحة الفساد.

3-2- المرحلة الثانية: التحسن الطفيف (2020) : شهد عام 2020 تحسناً طفيفاً

في مؤشر CPI، حيث ارتفعت درجة المؤشر إلى 36. يمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى التغيرات السياسية التي حدثت مع بداية فترة الرئيس عبد المجيد تبون بعد الانتخابات في ديسمبر 2019. قد يكون هناك محاولات جديدة لمكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية وإصلاحات في النظام القضائي. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لجائحة كوفيد-19 تأثيراً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، مما دفع الحكومة إلى التركيز على معالجة قضايا مختلفة، بما في ذلك الفساد.

3-3- المرحلة الثالثة: التراجع والقلق (2021-2022) : في عام 2021، سجلت

الجزائر تراجعاً في درجة CPI إلى 33، وهي نفس الدرجة التي كانت في 2017، مما يعكس استمرار مشكلات الفساد المستمر، قد يكون هذا التراجع ناتجاً عن استمرار الأزمات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي. الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في عام 2019 قد

تكون أثرت سلباً على الوضع، حيث لم تحقق الحكومة تقدماً ملموساً في معالجة قضايا الفساد.

في عام 2022، استمر التراجع حيث انخفض المؤشر إلى 33 مجدداً، وتراجعت المرتبة العالمية إلى 116، استمرار الأزمات السياسية والفساد المؤسسي قد يكون قد زاد من تأزم الوضع، بينما الضغوط الاقتصادية المتزايدة وارتفاع أسعار السلع الأساسية قد أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ برامج مكافحة الفساد بنجاح.

4-3- المرحلة الرابعة: التحسن النسبي (2023) : شهد عام 2023 تحسناً نسبياً في مؤشر CPI، حيث ارتفعت الدرجة إلى 36، مما يعكس تحسناً في إدراك الفساد. قد يكون هذا التحسن نتيجة لتحسينات في الحكم والإصلاحات الإدارية والمالية التي بدأت تظهر تأثيرها الإيجابي. استقرار سياسي نسبي بعد فترة من الاضطرابات قد يكون قد ساهم أيضاً في تحسين الوضع. تنفيذ بعض الإصلاحات الجديدة قد بدأ يؤثر ثماره، مما ساهم في تحسين تصنيف الجزائر في المؤشر.

بينما يظهر مؤشر مدركات الفساد تحسناً نسبياً في بعض السنوات، فإن الاستمرارية في الجهود وتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد تتطلب استراتيجيات شاملة وتطبيقاً فعالاً للإصلاحات.

4- أثر حوكمة المؤسسات العمومية في الحد من الفساد:

تحليل دور حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر في الحد من الفساد يتطلب فحص كيفية تأثير حوكمة المؤسسات على تغييرات مؤشر مدركات الفساد عبر مراحل مختلفة، إذ سنقوم بتحليل كل مرحلة مع التركيز على دور حوكمة المؤسسات العمومية:

1-4- المرحلة الأولى: الاستقرار النسبي (2019-2017) : في هذه المرحلة، كانت حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالشفافية والمساءلة. المؤسسات العمومية كانت تفتقر إلى آليات فعالة لمراقبة الأداء وضمان تطبيق القوانين والسياسات بشكل عادل. الفساد كان مستشرياً في العديد من هذه المؤسسات، مما أعاق جهود مكافحة الفساد بشكل عام. عدم فعالية الرقابة الداخلية والممارسات الإدارية الضعيفة أسهمت في استمرارية الفساد. وأسباب ذلك تعود إلى ما يلي:

✓ فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شهدت العديد من القضايا السياسية والاقتصادية التي أثرت على فعالية حوكمة المؤسسات. قلة الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال ساهمت في تزايد الفساد.

✓ انخفاض أسعار النفط أثر على الميزانية العامة، مما أدى إلى قلة الموارد المتاحة لتحسين إدارة المؤسسات العمومية وتنفيذ برامج مكافحة الفساد.

2-2- المرحلة الثانية: التحسن الطفيف (2020) : مع بداية هذه فترة، شهدت الجزائر بداية بعض التحسينات في حوكمة المؤسسات العمومية. تم التركيز على تعزيز الشفافية وإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية. تم إدخال تغييرات لتحسين الإدارة العامة وتعزيز الرقابة على المؤسسات العمومية. هذه الإجراءات ساهمت في تحسين البيئة العامة لمحاربة الفساد. وأسباب ذلك تعود إلى ما يلي:

✓ قامت الحكومة بإدخال إصلاحات جديدة تهدف إلى تحسين الشفافية وتعزيز الحوكمة. هذه الإصلاحات، على الرغم من كونها في مراحلها الأولى، ساعدت في تحسين إدراك الفساد.

✓ الاحتجاجات الشعبية "الحراك الشعبي" أدت إلى زيادة الضغط على الحكومة للقيام بإصلاحات في المؤسسات العمومية، مما ساعد في تحسين الحوكمة بشكل طفيف.

2-3- المرحلة الثالثة: التراجع والقلق (2021-2022) : خلال هذه الفترة، استمرت التحديات في حوكمة المؤسسات العمومية، مع استمرار الفساد وعدم الاستقرار السياسي. الإصلاحات لم تُطبق بالشكل المطلوب، وتأثرت المؤسسات العمومية بالآزمات الاقتصادية والسياسية. استمر نقص الشفافية والمساءلة في التأثير على جهود مكافحة الفساد، وأسباب ذلك تعود إلى ما يلي:

✓ استمرار الاضطرابات السياسية والآزمات الاقتصادية أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات بشكل فعال. المؤسسات العمومية ظلت تعاني من مشاكل في الحوكمة وعدم كفاية الإجراءات لمكافحة الفساد.

✓ الإصلاحات التي تم إدخالها لم تكن كافية أو فعّالة بما فيه الكفاية، مما أدى إلى تراجع إدراك الفساد. ضعف التنفيذ وعدم التنسيق بين الجهات المعنية ساهم في عدم

تحقيق نتائج ملموسة.

4-2- المرحلة الرابعة: التحسن النسبي (2023) : في عام 2023، بدأت الجزائر

تظهر تحسناً نسبياً في مؤشر مدركات الفساد، مما يشير إلى بعض التحسينات في حوكمة المؤسسات العمومية. الحكومة بدأت في تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الشفافية. هناك إشارات على تحسين الرقابة والشفافية في إدارة المؤسسات العمومية، مما ساعد في تحسين إدراك الفساد، وأسباب ذلك تعود إلى ما يلي:

✓ التحسن النسبي في الوضع السياسي والإداري ساهم في تعزيز فعالية الحوكمة. الاستقرار ساعد في تنفيذ الإصلاحات بشكل أفضل.

✓ تحسين الرقابة والإدارة العامة ساهم في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين، مما أدى إلى تحسين إدراك الفساد.

تحسين حوكمة المؤسسات العمومية في الجزائر كان له تأثير كبير على إدراك الفساد. بينما كانت هناك مراحل من الاستقرار والتراجع، فإن تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الإدارة العامة أثبتت أنها عوامل مهمة في تحسين وضع الفساد، إذ أن استمرار الإصلاحات وتعزيز فعالية الحوكمة ستكون ضرورية لتحقيق تحسن دائم في مؤشر مدركات الفساد.

خاتمة

تعد حوكمة المؤسسات العمومية عنصراً محورياً في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في الجزائر. يوضح تحليل تطور مؤشر مدركات الفساد من 2017 إلى 2023 أن الحوكمة تلعب دوراً أساسياً في تحسين مؤشرات مكافحة الفساد، وذلك من خلال المرور بأربع مراحل رئيسية:

✓ مرحلة التقييم الأولي (2017): سجل مؤشر مدركات الفساد مستوى 33، مما يعكس تحديات كبيرة في نظام الحوكمة. أظهرت هذه المرحلة الحاجة إلى تقييم دقيق للوضع الحالي لتحديد نقاط الضعف الرئيسية في مكافحة الفساد.

✓ مرحلة تقييم الإجراءات والتدابير (2018-2019): شهدت الفترة تحسناً طفيفاً في المؤشر إلى 35، مما يدل على جهود لتحسين الحوكمة وتطبيق بعض الإصلاحات. كان من

الضروري في هذه المرحلة تقييم فعالية السياسات والإجراءات للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية.

✓ مرحلة تنفيذ الإجراءات والتصدي للتحديات (2020): ارتفع المؤشر إلى 36، مشيرًا إلى تحسن محدود ولكن ملحوظ في مكافحة الفساد. كانت هذه المرحلة اختبارًا لفعالية التدابير المتخذة وتأثيرها على الأداء العام للحكومة.

✓ مرحلة التحليل والتوصيات (2021-2023): استقر المؤشر عند 33 و 36، مما يدل على استمرار التحديات وأهمية تعزيز الجهود والإصلاحات. تشير هذه المرحلة إلى الحاجة لتبني استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

بناءً على نتائج هذا التحليل، يمكن إثبات صحة الفرضيتان البحثيتين، إذ يتضح أن تحسين الحوكمة في المؤسسات العمومية هو أمر أساسي للحد من الفساد. إذ يجب أن تركز الجهود على تعزيز الشفافية، تحسين فعالية الآليات الرقابية، وتعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية. كما أن تبني سياسات إصلاحية شاملة وتطبيقها بفعالية من شأنه أن يساهم في تحسين مؤشر مدركات الفساد ويعزز من الأداء الحكومي.

في ضوء هذا التحليل ينبغي على المؤسسات العمومية في الجزائر العمل بالمقترحات الآتية: تطوير سياسات مكافحة الفساد وفق المعايير الدولية، تحسين الشفافية من خلال نشر تقارير دورية، وضمان استقلالية الهيئات الرقابية. يتعين أيضًا الالتزام بنشر بيانات مالية وإدارية بانتظام، وإنشاء منصات تفاعلية للمواطنين، وإجراء تقييم دوري للإصلاحات. كما أن ينبغي دعم دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وتعزيز التعاون الدولي مع المنظمات المختصة من شأنه تحسين فعالية نظام الحوكمة وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.

قائمة المراجع

1. عبد المعظم بن محسن الحمدي، الحكم الراشد عند عظماء الحكام والملوك - ذو القرنين نموذجًا -، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية في صنعاء، العراق، 2021.
2. بوراس لطيفة، المفهوم القانوني لحوكمة المؤسسات الاقتصادية، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

3. عمر شعبان، سعيد دالي، حماية المبلغين عن جرائم الفساد في القانون الجزائري، مقال منشور بمجلة الدراسات القانونية، المجلد 06، العدد 02، جوان 2020.
4. دليلة بن عمارة، نور الدين شريف طويل، حوكمة صناديق الثروة السيادية واجهة لحوكمة الحكومات (دراسة مقارنة لمجموعة من صناديق الثروة السيادية)، *Revue Algérienne d'Economie de gestion* Vol. 11, N° : 02 (2017)
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية، منظمة الأمم المتحدة الآسيوية، 2018.
6. آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي- بين النظرية والتطبيق - الجزائر نموذجا (2000 / 2007). الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن قده، 2009.
7. سرباح محمد، الحكم الراشد الحضري، السياسات، الأدوات والفاعلين حالة مدينة الجزائر والجلفة دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص التهيئة الحضرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2016/2017.
8. ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2013.
9. علوس رابح، آليات تطبيق الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ضمن تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلطة، 2022/2023.
10. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مداخلة بالمؤتمر العالمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة طرابلس لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
11. موقع البنك الدولي *World Bank - Good Governance Indicators*
12. موقع منظمة الشفافية الدولية *Transparency International - CPI*
13. Linda C. REIF, The Ombudsman, Good Governance and the International Human Rights System, published by Martinus Nijhoff, (Netherlands: 2004).
14. Michel Godet, comment traiter les citoyens aussi bien que les actionnaires, améliorer la gouvernance pour résoudre la crise de gouvernabilité, France : Conservatoire national des arts et métiers, 1999.